أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية: دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية

The Impact of Credit Risk On Cash Flows An Empirical Study on Egyptian Commercial Banks

أ/ سعيدة عبد الرسول دبيان
باحثة ماجستير

أ.م.د/ إبراهيم محمد الطحان
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

ibrahim.eltahan@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الرابع
يناير ٢٠٢٤م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية في البنوك التجارية المصرية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلي شقين، الشق الأول يتمثل في الإطار النظري لموضوع البحث ، والشق الثاني يتمثل في الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث وذلك من خلال الاطلاع علي القوائم والتقارير المالية وإجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة باختبار الفروض . وقد تم أخذ عينة مكونة من ١٣بنك من البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢١.

وقد توصلت النتائج إلي وجود أثر طردي ومعنوى لمخاطر الإئتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية .

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها : الإفصاح ضمن التقارير المالية للبنوك عن المعلومات المتعلقة بالقياس المحاسبي لمتغيرات مخاطر الائتمان ، وضرورة قيام الإدارة العليا داخل البنوك التجارية علي مشاركة المراجعين في عملية الرقابة علي إدارة مخاطر الائتمان وتنمية قدراتهم من خلال التدريب والتأهيل وعقد الندوات في مجال مخاطر الائتمان الواردة في اتفاقية بازل وتحديد كفاية رأس المال.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان ، التدفقات النقدية ، التدفقات النقدية التشغيلية

Abstract:

This research aims to show the impact of credit risk on cash flows in Egyptian commercial banks.

To achieve this goal, the research was divided into two parts, the first part is represented in the theoretical framework of the subject of the research, and the second part is represented in the applied study to test the research hypotheses, by looking at the lists and financial reports and conducting statistical tests for testing the hypotheses. A sample of 13 Egyptian commercial banks was taken during the period from 2019 to 2021.

The results revealed that there is a direct and significant effect of credit risk on the cash flows of the Egyptian commercial banks.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Disclosure within the financial reports of banks of information related to the accounting measurement of credit risk variabl, And the need for senior management within commercial banks to involve auditors in the process of controlling credit risk management and developing their capabilities through training, qualification and holding seminars in the field of credit risks contained in the Basel Agreement and determining capital adequacy.

Keywords: Credit risk, cash flow,operating cash flows

١/١ مقدمة البحث :

نظرا للتطور الكبير الذي شهدة القطاع المصرفى وزيادة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وتنوعها وتعقيدها ، وقوة المنافسة بين البنوك في السوق المصرفي ، وظهور وسائل الدفع الحديثة ، ولمقابلة تلك التطورات والمخاطر المرتبطة بها أصبح من الضروري مراقبة مستوي المخاطر التي تحيط بالقطاع المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة علي هذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية لنجاح البنك وتحقيقه لأهدافه ، لذا فقد زادت الحاجة لوجود منهجية سليمة لإدارة هذه المخاطر ، وزاد اهتمام البنوك التجارية والهيئات الرقابية في تدعيم وسائل وطرق التحوط من تلك المخاطر ، وهذا ما دفع البنوك المركزية لدول العالم في التفكير لوضع أساليب وأنظمه موحدة تهدف لقياس المخاطر البنكية والتعرف عليها (لباز ، ٢٠٢١ ، ص٢٥).

ومن أبرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية هي مخاطر الائتمان وتعرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي ترتبط بوفاء الطرف الاول تجاه الطرف الثاني سواء كان اصل الدين أو الفوائد(بدراوي ،٢٠٢١ ،ص٢٩٦) ، وتؤثر مخاطر الائتمان علي دخل البنك بدرجة كبيره حيث يترتب علي ترشيد مخاطر الائتمان زيادة دخل البنك ، بينما تؤدي زيادة مخاطر الائتمان الي انخفاض دخل البنك نتيجة أخفاق العملاء في سداد الائتمان الممنوح لهم ، ومن هنا بات من الاهمية قياس ومراقبة تلك المخاطر.

ومن جانب أخر تحظي التدفقات النقدية باهتماماً خاصاً في الفكر المحاسبي لما تنتجه من معلومات نافعه عن الأنشطة التشغيلية والأستثمارية والتمويلية، وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية والتي تساعد في تحديد عوامل عديده مثل السيولة والمرونة والربحية والمخاطر الخاصة بالشركة (أحمد ،٢٠١٣، ص١٣٥٨).

ويعتبر الغرض الرئيسي من قائمه التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدات الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية أي أنها تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية علي تدبير النقدية الكافية في الأجل القصير والأجل الطويل (عزيز ، ٢٠١٤).

وتمد قائمة التدفقات النقدية المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في أصول الشركة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة البنك وقدرتها علي الوفاء بالدين، حيث تعبر عن صحة الوضع المالي للبنك ،فالزيادة في النقدية تعني امكانية التوسع في اعمال البنك ، ومدي اليسر المالي والسيولة المتأتية في المؤسسة ومعرفة مدي مرونتها المالية ، وتعد مؤشرا جيدا علي صدق ربحية المؤسسة (العبسي ، ٢٠٢٢ ، ص١٠٥٣).

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

في ظل سعي البنوك التجارية لتحقيق ربحية أكثر فان ذلك يعني بالضرورة تحمل مخاطر أكثر وذلك يرجع لوجود علاقه طردية بين العائد والمخاطرة ، ومن هنا تعمل البنوك التجارية علي تحسين الاداء المالي بمختلف الطرق والذي يتطلب ضرورة ادارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك أثناء القيام بأنشطتها وخدماتها في سبيل تحقيق أهدافها. وتتعرض البنوك للعديد من

المخاطر المصرفية من أبرزها مخاطر الائتمان والتي تتحقق نتيجة عجز العملاء عن سداد القروض أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم (سلطان،٢٠٢٣،ص٦).

وفي ظل مصاحبة مخاطر الائتمان لنشاط البنك ، ونظرا لان هذه المخاطر تتعلق بالأموال التي يتعامل فيها البنك والتي تعد في حد ذاتها عبارة عن تدفقات نقدية فإن ذلك يعد تساؤلا لدي الباحثان عما إذا كانت هذه المخاطر تؤثر علي التدفقات النقدية للبنك ، وخصوصا في ظل غياب الابحاث التي تناولت أختبار هذه العلاقة.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال البحثي التالي:-

هل تؤثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية؟

٣/١ هدف البحث:

ويتمثل هدف هذا البحث في التعرف علي أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية.

٤/١ أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فى النقاط التالية :

- تناول موضوع من الموضوعات التي تزايدت أهميتها في الفترة الأخيرة ألا وهي مخاطر الائتمان ، وكذلك التدفقات النقدية.
- ندره الدراسات التي تناولت أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية في حدود علم الباحثان.
- مساعدة الباحثين والمهتمين للتوصل لبعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة والتي يمكن الاستفادة منها بما يخدم الدراسات المستقبلية.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يلي :

- مساعدة كلا من مسؤولي الائتمان في البنوك علي رسم صوره واضحه عن مخاطر الائتمان التي قد تواجههم وطرق التحوط منها.
- مساعدة إدارات البنوك والجهات الرقابية في معرفة أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية المتولدة لدي البنوك التجارية المصرية.
- مساعدة إدارة البنك في التحكم بالتدفقات النقدية في ضوء مخاطر الائتمان.

٥/١ منهج البحث :-

من أجل تحقيق أهداف البحث وأختبار فروضه إعتمدا الباحثان على المنهجين التاليين :-

- **أولاً: المنهج الاستنباطي:**

استخدما الباحثان المنهج الإستنباطي في بناء الإطار النظري للبحث ، وصياغة مشكلة وفروض البحث وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وكذلك المراجع والدوريات والأبحاث العلمية بهدف التعرف على أثر مخاطر الائتمان كمتغير مستقل على التدفقات النقدية كمتغير تابع.

- **ثانياً: المنهج الاستقرائي:**

استخدما الباحثان المنهج الاستقرائى لبناء الدراسة التطبيقية ، وذلك للتعرف علي أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية ، من خلال إستقراء وتحليل المعلومات المنشورة بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

٦/١ مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث :** يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية التي تعمل في البيئة المصرية . وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلي ٢٠٢١.
- **عينة البحث :** تكونت عينة الدراسة من (١٣) بنك من البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية خلال فترة الدراسة.

٧/١ فروض البحث:

في ضوء مشكله وهدف البحث يمكن صياغه فرض البحث علي النحو التالي:

- وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية.

٨/١ تنظيم البحث :

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفة يمكن تقسيم البحث على النحو التالى:

١. الإطار العام للبحث .
٢. الإطار النظرى للبحث .
٣. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
٤. الدراسة التطبيقية.
٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
٦. قائمة مراجع البحث.
٧. ملاحق البحث.

٢-الإطار النظرى للبحث :

١/٢مخاطر الائتمان :

أصبحت مخاطر الإئتمان موضوعاً مهماً للمؤسسات المالية خاصة وأن نشاط الخدمات المالية مرتبط بظروف عدم التأكد ، وتعد المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وتتعلق هذه المخاطر بإحتمالات عدم قدرة العميل على السداد في الميعاد المحدد وبالشروط المتفق عليها في العقد وتواجه البنوك هذه المخاطر في كل عملياتها.

١/١/٢ ماهية مخاطر الإئتمان:

تعتبر مخاطر الائتمان من الموضوعات الهامه التي تهتم بها كافة الدول خاصة في ظل تزايد سرعة عملية العولمة المالية ، وانفتاح الأسواق المالية ، مما أدي الي انتقال الازمات البنكية من دولة الي أخري والتي كان من أهم أسبابها الائتمان (هميسه ، ٢٠١٨ ،ص٧٣).

وقد ورد بالأدب المحاسبي تعريفات عديده لمخاطر الإئتمان

إذ عرفها (Rasika &Hewage,2015)) بأنها فشل المقترض في سداد القرض والفائدة عند استحقاقها. حيث قسم مخاطر الإئتمان إلى مخاطر التخلف عن السداد، ومخاطر التعرض، ومخاطر الاسترداد. حيث أظهرت أن زيادة مخاطر الإئتمان تقلل من ربحية البنوك بسبب زيادة تكلفه الديون المعدومة ، وتكلفه أصل القرض.

كذلك عرفها (الخوالدة، ٢٠١٩، ص ٨) بأنها المخاطر الناجمة عن عملية منح التسهيلات الإئتمانية بكافة أنواعها، والتي ترتبط بجانب المقترضين وقدرتهم على سداد ديونهم بالإضافة إلى فوائد هذه الديون.

وعرفها (Bhat & Darzi K 2019) أنها التغير في صافي قيمه الأصول بسبب التغير في قدره المدين المتوقعة على الوفاء بإلتزاماته التعاقدية تجاه المقرض في الوقت المناسب.

كذلك عرفها (بدراوي ، ٢٠٢١ ، ص ٢٩٦) بأنها المخاطر التي ترتبط بوفاء الطرف الاول إتجاه الطرف الثاني بإلتزاماته سواء كانت دفعات اصليه (اصل المبلغ) أو الفوائد المترتبة عليه.

ويري (محمد ، ٢٠٢٠، ص٤٤) بأنها تخلف العملاء عن الدفع. أي عجزهم عن الوفاء بإلتزاماتهم بخدمه الدين، ويولد العجز عن السداد خساره كليه أو جزئيه لأي مبلغ مقرض للطرف الاخر.

ومما سبق يستخلص الباحثان تعريف المخاطر الائتمانية بأنها:-

هي احتمال الخسارة الناتجة عن فشل المقترض في سداد قرض أو الوفاء بالتزاماته التعاقدية. مما يؤدى إلى انقطاع التدفقات النقدية وزيادة تكاليف تحصيلها.

٢/١/٢ أنواع مخاطر الإئتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لبعض العوامل المختلفة المرتبطة بالعميل والبنك والظروف الخارجية حيث صنف المخاطر كما يلي

قسم (البشير،٢٠٢٠ ، ص.١٠٣) مخاطر الائتمان إلي:

أ- مخاطر العجز عن السداد : هي أحتمالية حدوث عجز عن السداد أو عدم إلتزام العميل بالسداد.

ب- مخاطر التحصيل : هي عدم إمكانيه التحصيل في حاله العجز عن السداد والتي لا يمكن التنبؤ بها، الضمانات المقدمة من المقترض ونوعيتها.

ج- مخاطر التركيزات الائتمانية : تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الإئتمانية بشكل كاف سواء علي مستوي البنك أو القطاعات أو المناطق الجغرافية، مما يعرض البنك لمخاطر الافلاس في حاله حدوث تعثرات كبيره.

وأوضح (الحريث، ٢٠١٨ ، ص ٢٤٧) إن مخاطر الإئتمان تنقسم إلي:

أ- مخاطر متعلقة بالعميل: حيث تتعلق بشخصيه العميل وأهليه العميل المقترض وسمعته الإئتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به ، ومقدره العميل علي السداد . وتنشأ المخاطر هنا من المبالغة في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو البيانات التي تم الإعتماد عليها في تحليل الوضع المالي للعميل .

ب- المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض: تتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل المقترض ، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه ، والحالة الاقتصادية السائدة ، والظروف السياسية السائدة .

ج- المخاطر المتعلقة بالبنك : تحدث نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي البنك عند عمليه منح الائتمان ، وعدم الاعتماد علي المعايير السليمة والصحيحة في ذلك ، وهذا نتيجة عدم التأكد من صحه المعلومات والبيانات التي جمعت بخصوص العميل.

كذلك أشار (عبد الرحمن ،٢٠١٨، ص١٥٢) إلى إن المخاطر الإئتمانية تصنف إلي:

أ- المخاطر الناجمة عن العميل: وترجع إلى عدم تقديم العميل للمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التسهيلات الإئتمانية، وعدم الإلتزام بتوجيهات البنك المتعلقة بنشاط البنك، ونقص الخبرات الإدارية والفنية، وغياب الإدارة المالية السليمة، أو إستخدام التسهيلات في غير الغرض الذي منحت من أجلة.

ب- المخاطر الناجمة عن البنك: وترجع إلى القصور في إجراء الدراسات الإئتمانية، ونقص الكفاءة الفنية في إدارة الإئتمان، واتباع سياسة إئتمانية تستهدف الربح عن المخاطرة، وعدم كفاية الضمانات المقدمة.

ج- المخاطر الناجمة عن أسباب خارجية : وهي مخاطر خارجه عن إرادة البنك والعميل ، وتتمثل في الظروف الإقتصادية ، والسياسية ، بالإضافة إلي التغير المفاجئ في أنظمة الدولة وقوانينها.

٣/١/٢ أسباب تعرض البنوك لمخاطر الإئتمان:

أشار (محمد، ٢٠٢٠، ص٤٦) أن زيادة مخاطر الإئتمان ترجع إلى الأسباب التالية:

أ- زيادة الضغوط التنافسية مما أدي لتشجيع الميل للمخاطرة لتحقيق أقصي عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنه في السوق.

ب- أتساع أعمال البنوك وتحولها من الأعمال التقليدية الي أسواق المال، مما أدي إلي تعرضها إلى أزمات في السيولة بالإضافة إلي مخاطر السوق والتضخم وتقلبات الاسعار.

ج- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الاسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود علي حركه رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق المحلية.

ويري (زبيري ،٢٠١٧، ص١٠٧؛ منصور، ٢٠١٨، ص٣٩٠) أن مصادر مخاطر الإئتمان ترجع لعوامل خارجية وداخليه كما يلي:

أ- العوامل الخارجية وتشمل

- ✓ تغيرات في الاوضاع الاقتصادية (الركود ، حدوث انهيار غير متوقع في اسواق المال).
- ✓ تغيرات في حركه السوق.

ب- العوامل الداخلية وتشمل.

- ✓ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في البنك سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكاف.
- ✓ ضعف إجراءات متابعه المخاطر والرقابة عليها

كذلك أشار (غنيم ،٢٠١٢ ، صـ١٠١٩) إلي أن هناك عوامل تساهم في تحقيق مخاطر الائتمان:

أ- عدم القدرة علي السداد.
ب- تغيرات الاوضاع الاقتصادية كالركود والكساد وتغيرات حركه السوق.
ج- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض.
د- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق.
ه- ضعف نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية.
و- ضعف إدارة الائتمان وعدم وجود سياسه ائتمانيه رشيده.
ز- ضعف سياسة التسعير.

"ويستخلص الباحثان مما سبق إلي أن الاسباب في حدوث مخاطر الائتمان ترجع الي العميل والبنك وبعض العوامل الأخرى التي لا يمكن التحكم فيها مثل الظروف الاقتصادية والسياسية وكل هذه العوامل يترتب عليها خسائر في البنك. ويرجع السبب الرئيسي في سعي البنك لتحقيق أكبر عائد ممكن نتيجة المنافسة الشديدة بين البنوك وبعضها البعض أو لضعف إداره المخاطر أو لتقديم العميل نفس الضمانات لأكثر من بنك دون الرقابة عليها من قبل البنك المركزي".

٤/١/٢ الاثار السلبية للمخاطر الائتمانية علي مستوي البنوك التجارية:

تواجه البنوك العديد من المشاكل التي يترتب عليها مخاطر الائتمان والتي يتم عرضها كالتالي (منصور، ٢٠١٨، ص ٣٩٠: ٣٩١؛ هميسه ،٢٠١٨)

- عدم قدرة البنوك على تحصيل الأقساط وفوائدها المستحقة مما يترتب عليه تجميد جزء كبير من موارد البنوك وأستقطاع جزء من الأرباح لتغطيه المخصصات.

- أنخفاض معدل دوران القروض التي يقوم البنك بتوظيفها مما يؤثر علي صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية.
- إحجام البنوك عن منح القروض تخوفا من تعسر الشركات وهذا بدوره يؤدي إلي زيادة نسبه السيولة لدي البنك وأنخفاض معدل العائد.
- زيادة أحتمالات تعثر البنك عن الوفاء بودائع المودعين مما يؤدي إلي الفشل المالي للبنك وانهياره.
- تدني قيمه البنك نتيجة وضعه في تصنيفات منخفضه من قبل مؤسسات التقييم الدولية.
- التأثير السلبي علي القدرة التنافسية للبنك في السوق المصرفية.
- يؤدي التوسع الائتماني الي عدم جوده الاصول، نتيجة عدم الدقة في قياس متطلبات المخصصات المرتبطة باستراتيجية التوسع الائتماني والذي من شأنه زياده تلك المخصصات ومن ثم تدني الارباح.

"يتستخلص الباحثان مما سبق أنه نتيجة قيام البنوك بمنح الائتمان فإن هذا يعرض البنوك لمخاطر تخلف المقترضين عن دفع الاقساط والفوائد. ونتيجة أنشاء مخصصات كافية للديون المشكوك في تحصيلها من شأنه أن يقلل من معدلات دوران القروض التي يقوم البنك في توظيفها مما يؤثر علي صافي دخل البنك وذلك بسبب المخصصات المكونة".

٥/١/٢ طرق قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل (I) (II) (III) (IV):

تأسست لجنه بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام ١٩٧٤ حيث تكونت من مجموعه من الدول (بلجيكا – كندا – فرنسا – المانيا – ايطاليا – اليابان – لوكسمبورغ – هولندا – سويسرا – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية- السويد) تحت اشراف بنك التسويات الدولية (BIS Bank International Settlements) بمدينه بازل السويسرية وذلك بعد ان تزايدت ازمه الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبه الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها ويضاف الى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس اموالها وقد اطلقت على هذه اللجنة لجنه التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية او لجنه الأنظمة والرقابة المصرفية

(غانية، ٢٠١٥، ص٣٢). والغرض من اتفاقيات بازل هو وضع معيار دولي من أجل تعزيز وسلامه النظام المالي وضمان مستوي كافي من رأس المال في النظام البنكي وتعزيز المساواة التنافسية بين البنوك والحماية من المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجهها البنوك (هميسه، ص٨٨ ، ٢٠١٨).

أولا: متطلبات اتفاقيه بازل (I)

منذ إصدار مقررات بازل ١ في عام ١٩٨٨ والتي اعتمدت أساسا علي منهج القياس الموحد المناسب للجميع (One Size Fits All) والذي اصبح مع الوقت غير قادر علي التواكب بفاعلية مع تطورات النظام المصرفي. وقد ركزت لجنه بازل علي جانب معدل كفاية رأس المال وسمي بمعيار ملاءه رأس المال ، حيث أنه نسبة من الموجودات المرجحة حسب المخاطر. علي أن لا تقل نسبه رأس المال الي تلك الاصول عن ٨% كحد أدني . وكانت اتفاقية بازل I تغطي مخاطر الائتمان فقط (البنك المركزي المصري- الرقابة والاشراف، ٢٠٠٨).

وقد أوضحت لجنه بازل ا أساليب قياس مخاطر الائتمان وهي الأسلوب المعياري (النمطي) من خلاله يستخدم البنك مجموعه من أوزان المخاطر لاحتساب مخاطر الائتمان ويندرج من هذا الأسلوب نوعين " **الأسلوب المعياري الأساسي** " و " **الأسلوب المعياري المبسط**".

ثانيا : متطلبات اتفاقية بازل (II)

قامت لجنه بازل للرقابة المصرفية بإجراء الكثير من التعديلات حتي توصلت الي إطار جديد يعرف باتفاق بازل٢ تم الاعلان عنه في يونيو ٢٠٠٤ وقد تلي ذلك اصداره في ٢٠٠٦ سعيا للوصول الي قياسات أدق لرأس المال تكون أكثر حساسيه للمخاطر ، ويتضمن إطار بازل ٢ ثلاث محاور رئيسية هي(البنك المركزي-قطاع الرقابة والاشراف، ٢٠١٢)

- المحور الاول : متطلبات الحد الادنى لرأس المال Minimum Capital Requirement
- المحور الثاني: عملية المراجعة الرقابية Supervisory Review Process
- المحور الثالث انضباط السوق Market Discipline

ويتناول المحور الاول عددا من اساليب القياس المختلفة لاحتساب الحد الادنى لمتطلبات رأس المال لكلا من مخاطر (الائتمان - السوق - التشغيلية) والتي تعتمد علي تقديرات البنك الداخلية لتلك المخاطر. يسمح للبنوك فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان الاختيار بين نوعين من أساليب القياس التالية:-

1. **الاسلوب المعياري The Standardized Approach**: يعمل علي تصنيف العملاء الي مجموعات وتعطي كل مجموعه وزن مخاطر محدده حسب التصنيف ، ويتم فيها تحديد وزن مخاطر لكل نوع من الاصول حسب درجه تصنيف العميل بواسطه وكالات التصنيف الائتماني Credit Rating Agencies يمثل عملاء البنك أوزان مخاطر مختلفة. يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبه ١٠% من اجمالي الاصول المرجحة بأوزان المخاطر اعتمادا علي نوعية المقترض.

ويتعين علي البنوك تصنيف المراكز الائتمانية بعد أستبعاد مخصصات التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة الي عدد من الفئات وفقا لأوزان المخاطر وتم تصنيف الفئات كما يلي(البنك المركزي المصري – قطاع الرقابة والاشراف ،٢٠١٥).

أ- **المطالبات علي الجهات السيادية والبنوك المركزية:**

التصنيف الائتماني	AAA to -AA	+A to - A	+BBB to -BBB	+BB to - B	-اقل من B	غير مصنف
وزن المخاطر	%٠	%٢٠	%٥٠	%١٠٠	%١٥٠	%١٠٠

يسمح للبنوك بإعطاء وزن مخاطر ٠% للمطالبات بالعملة المحلية علي الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري ، اما اذا كانت بالعملة الأجنبية فتعطي وزن مخاطر ١٠٠% وذلك وفقا للتقييم الحالي لمصر.

ب- **المطالبات علي المؤسسات الدولية:**
يمكن للبنوك إعطاء وزن مخاطر ٠% للمؤسسات الدولية التالية
- بنك التسويات الدولية.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك المركزي الأوروبي.
- الاتحاد الأوروبي.

ج- **المطالبات علي بنوك التنمية متعددة الأطراف:** يخصص للمطالبات علي بنوك التنمية متعددة الأطراف وزن مخاطر ٠% .

د- **المطالبات علي الهيئات العامة الاقتصادية:**
تعطي وزن مخاطر ٢٠% اذا كانت بالعملة المحلية ، اما اذا كانت بالعملة الأجنبية فتعامل ذات معاملة المطالبات علي الجهات السيادية بتلك العملة.

ه- **المطالبات علي وحدات القطاع العام:**
يتم معاملة المطالبات علي وحدات القطاع العام (متضمنه شركات التامين قطاع عام) ذات معاملة الشركات بوزن مخاطر ١٠٠%.

و- **المطالبات علي البنوك:**

التصنيف الائتماني	AAA to -AA	+A to - A	+BBB to -BBB	+BB to -B	اقل من - B	غير مصنف
وزن المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%

يعطي البنك المنشأ بدولة ما وزن مخاطر أعلي درجه من وزن مخاطر الدولة المنشأ بها ، اما البنوك المنشأة في دولة مصنفة +B– to BB يكون الحد الأعلى لوزن المخاطر ١٠٠% ، والبنوك بالدولة المصنفة أقل من –B تعطي وزن مخاطر ١٥٠%.

ز- **المطالبات علي الشركات:** تعطي المطالبات علي الشركات الصغيرة والمتوسطة وزن مخاطر ١٠٠%.

ح- **المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة:**

تعطي المطالبات التي تندرج ضمن هذه المحفظة ٧٥% في حالة استيفائها المعايير الأربعة

(معيار العميل ، معيار المنتج ، معيار التنوع ، معيار الحد الأقصى للمديونية).

ط- **المطالبات المضمونة بعقارات سكنية:** تعطي وزن مخاطر٥٠% بشرط ان يكون القرض مضمون بعقار سكني وليس تجاري.

ي- **المطالبات المضمونة بعقارات تجارية:** تعطي هذه المطالبات وزن مخاطر١٠٠%.

ق- **التسهيلات غير منتظمة:** تكون كالتالي في حاله التأخر في السداد عن ٩٠ يوما.
- ١٥٠% اذا كان المخصص القائم أقل من ٢٠% من رصيد التسهيلات.

- ١٠٠% اذا كان المخصص القائم ٢٠% فأكثر من رصيد التسهيلات.
- ١٠٠%وزن مخاطر للقروض المضمونة بعقارات سكنية.

ل- المطالبات مرتفعة المخاطر: تكون كالتالي

- ١٥٠% وزن مخاطر للتسهيلات لتمويل عملية الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي.
- ٢٠٠% وزن مخاطر للتسهيلات لتمويل عملية الاستحواذ من خلال شركات أو صناديق استثمار.
- ١٠٠% وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية التي تبلغ نسبة رفعتها المالية من ١:٢.

م- الأصول الأخرى:

- ٠% للنقدية.
- ٢٠% للشيكات والحوالات وكوبونات الأوراق المالية.
- ١٠٠% للاستثمارات المالية وعمليات التوريق.
- ١٠٠% للأصول الثابتة.
- ١٠٠% للأرصدة الأخرى التي لا تندرج لأي بند تم ذكره.

ن- البنود خارج الميزانية: يتم معادلتها كمطالبات ائتمانية بواسطة استخدام معاملات التحويل

- ٢٠% اعتمادات مستنديه.
- ٥٠% خطابات ضمان.
- ١٠٠% التزامات عرضية .
- ١٠٠% كمبيالات مقبولة الدفع.
- ١٠٠% أوراق تجارية معاد خصمها.

2. **اسلوب التصنيف الداخلي The Internal Ratings Based Approach-IRB**:

يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك ، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها. وتتضمن مكونات المخاطر الائتمانية احتمالات التعثر(PD) ، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD) ، والخسارة عند التعثر (LGD) ، وأجال الاستحقاق (M).

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي علي قياس الخسائر غير المتوقعة (UL) والخسائر المتوقعة (EL) ، وتستخدم الاوزان الترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة للجزء غير المتوقع من الخسائر حيث أن:

- أحتمالات التعثر(PD): هو أحتمال تعثر المقترض عن السداد خلال فترة زمنية معينة.

- قيمة المديونية عند التعثر (EAD): هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد.
- الخسارة عند التعثر (LGD): هي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها عند التعثر.

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلي:

- **الأسلوب الأساسي Foundation IRB** : حيث تقوم البنوك بالاعتماد علي تقديراتها الذاتية لقياس احتمالية التعثر (PD) ، بينما تعتمد تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وآجال الاستحقاق (M).
- **الاسلوب المتقدم Advanced IRB** :- حيث تقوم البنوك بالاعتماد علي تقديراتها الذاتية لقياس احتمالية التعثر (PD) ، بينما تعتمد تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل قيمة المديونية عند التعثر (EAD) ، والخسارة عند التعثر (LGD) وآجال الاستحقاق (M). ولكن يشوبها بعض العيوب متمثلة في حساسيه غير كافيه للمخاطر لوجود ما يسمي ب Risk Buckets وإهمال جانب الضمانات ، تصنيف الوكالات يخضع في كثير من الاحيان الي تدخل السلطات مما يعرض استقلاليتها للمخ

وهناك ثلاث عناصر رئيسيه يجب اخذها في الاعتبار عند تحديد فئات الأصول:

- مكونات المخاطر يتم تحديدها من السلطة الرقابية.
- الاوزان المرجحة للمخاطر ويتم من خلال تحويل مكونات المخاطر الي اصول مرجحه.
- الحد الأدنى للمعايير التي يجب علي البنك استيفاؤها.

ثالثا : متطلبات اتفاقية بازل (III) البنك المركزي المصري- الرقابة والاشراف)

تم أصدار لجنه بازل III في عام ٢٠١٠ والتي تم تقديمها في عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥ ؛ ومع ذلك، تم تمديد التنفيذ مرارًا وتكرارًا حتى ١ يناير ٢٠٢٢ ثم مرة أخرى حتى ١ يناير ٢٠٢٣ من أجل زياده متطلبات رأس المال حيث أنه من شأنه التأثير علي سلامه المصارف لما له من أهمية حيث أنه يعمل عل تأمين أموال المودعين في حاله الافلاس او التعسر المالي المصرفي ، ومعالجه الخسائر المحتملة والاحتياطيات النقدية ، وايضا معالجه وتخفيف التوسع في عناصر الموجودات . والهدف من متطلبات راس المال هو تحسين استقرار الاسواق المالية ، واعداد قواعد الرقابة المصرفية.

رابعا : متطلبات اتفاقية بازل (IV)

تهدف (بازل IV) إلى تهيئــة البنوك العاملة في مصر لتطبيق تلك التحسينات اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢ لدراسة مدي إمكانيــة تطبيق ما يلي (البنك المركزي المصري- الرقابة والاشراف، ٢٠٢٢):

١. **معالجة نقاط الضعف في كيفية حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان** من خلال وضع إطار جديد لكل من الاسلوب المعياري Standardized Approach بهدف الوصول الى أساليب قياس أكثر حساسية للمخاطر وأسلوب التقييم الداخلي Internal Rating Approach حيث قامت اللجنة بإلغاء بعض أساليب التقييم الداخلية وذلك بهدف التقليل من الاعتماد على النماذج الداخلية بالبنوك.

٢. **إصدار أسلوب جديد لقياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل تحت مسمى الأسلوب المعياري ليحل محل الأساليب الأربعة** الواردة ضمن الإطار السابق، وذلك للوصول الي أسلوب قياس مفهوم وغير مُعقد على نحو ملائم لسهولة تنفيذه.

٣. **أستحداث دعامة إضافية للرافعة المالية تضاف إلى نسبة الرافعة المالية للبنوك** ذات الأهمية النظامية محلياً Domestic Systemically important banks- D-SIBs مع إضافة بعض التعديلات على كيفية قياس بعض التعرضات الخاصة بنسبة الرافعة المالية.

٤. **أستبعاد أسلوب القياس الداخلي لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة** Credit Valuation Adjustment CVA، واستبداله بأسلوبيين أخرين هما الأسلوب الأساسي Basic Indicator والأسلوب المعياري.

٥. **وضع حد أدنى Output floor على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك** التي تستخدم أسلوب التقييم الداخلي وذلك بهدف الحد من استفادة البنوك من تحقيق وفر في متطلبات رأس المال مقارنةً باستخدام الأسلوب المعياري.

٦/١/٢ وسائل الحد من مخاطر الائتمان:

أوضح (التميمي، ٢٠١٨، ص٥١:٥٢) أن البنوك تتبع العديد من الوسائل لتخفيف المخاطر الائتمانية من أبرزها:

أ- **دراسة عناصر منح الائتمان**: من خلال تقييم قدرة المقترض علي تسديد القرض وفوائده الي المصرف في المواعيد المحدد .

ب- **التحديد**: قيام المصرف بتحديد مسؤولية اتخاذ القرارات الائتمانية، وتحديد المبالغ التي يمكن للمصرف اقراضها.

ج- **التوريق:** من خلال التحوط من المخاطر الإئتمانية عن طريق تنويع محفظة القروض وتوزيع المخاطر.

د- **المراقبة:** من خلال تدوين الشروط في عقد القرض وبما يمنع المقترض من ممارسة الأنشطة المحفوفة بالمخاطر.

ه- **التنويع:** يمكن تقليل المخاطر الائتمانية عن طريق التنويع بحسب شرائح القروض.

و- **الكفالات:** تساعد في تحسين جوده الائتمان، وهي تتمتع بأهمية بالغة بوصفها أداة للسيطرة على المخاطر الائتمانية.

كما أوضح (مرزوق ،٢٠٢٠) أنه يمكن السيطرة على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك، وذلك من خلال الآليات التالية:

أ- وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأة يحق بموجبها للبنك متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة، وأسلوب استخدامها للقرض.
ب- الإتفاق مع العميل علي سعر فائدة متحرك وفقا للسعر السوقي.
ج- سداد قيمة الفائدة مقدما والإلتزام بجدول زمني لسداد القرض.
د- تقديم الرهونات العقارية بالإضافة للضمانات الشخصية.

كما يمكن ايضا تخفيض مخاطر الائتمان (ابداح ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥) من خلال:

أ- **الاستعلام المصرفي:** قبل منح البنك الائتمان يلجأ الي الاستعلام المصرفي عن وضعيه العميل الشخصية والمالية ومدي قدرته علي الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ومن اهم مصادر الحصول علي الائتمان.

- إجراء مقابله مع العميل (المقترض).
- المصادر الداخلية من البنك.
- المصادر الخارجية للمعلومات.
- تحليل القوائم المالية.

ب- **الضمانات:-** هو تأمين يلجأ اليه البنك في حاله عجز المقترض عن تسديد القرض ، كما انها إجراءات احتياطيه من شأنها تخفيض خطر عدم الوفاء وتنقسم الضمانات الي:

- الضمانات الشخصية وهي أن يتعهد شخص بكفالة الشخص المقترض في حاله عدم سداد القرض.
- الضمانات الحقيقية وتقدم علي سبيل الرهن وليس الملكية.

ج- **تنوع مخاطر الائتمان**: وتعد من أهم وسائل إداره مخاطر الائتمان وتقوم فكره التنويع علي :

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية .
- تحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة (قصيره – متوسطة – طويله)
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

د- **وضع حدود ائتمانيه:** - يجب أن يضع البنك حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوافق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيره الاجل والقروض متوسطة الاجل على النحو الذي قلل المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض. كما يجب وضع حد أقصي للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من

المخاطر المرتبطة بالعميل مع مراعاه تنوع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان، وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطه اقتصاديه معينه.

كما أشار آخرون إلي أن هناك إجراءات يمكن اتباعها للحد من المخاطر الائتمانية (نور الدين ، ٢٠٢٠، ص٦٢):

أ- **الرقابة** :- تتمثل في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم أنتشار المخاطر أو تقليلها الي أقل مستوي ممكن.

ب- **التنويع** :- تنويع مصادر التمويل والاقراض والاستثمار والعمليات لتقليل المخاطر.

ج- **المشاركة**:- أي مشاركه أطراف أخري في تحمل المخاطر مثل الكفالات.

د- **النقل** :- نقل المخاطر الي أطراف أخري.

ه- **قبول الخطر**:- قبول البنك لمستوي معين من المخاطر.

ومما سبق تستخلص الباحثان ما يلي:

يجب ألتزام البنوك بالمعايير التي أصدرها البنك المركزي فيما يتعلق بمنح الائتمان والابتعاد عن القروض مرتفعة المخاطر، كما يجب على البنك التركيز على الضمانات التي يقدمها العميل مقابل القرض واستيفاؤها للشروط، وايضا الاستعلام الجيد عن العميل وعن نشاطه وعدم التركيز على نشاط معين، مع تنويع محافظ الاستثمار.

٢/٢ التدفقات النقدية:

تعد التدفقات النقدية من أهم الموضوعات التي تناولها الأدب المحاسبي. فلقد أيقن المستثمرون والمحللون الماليون أن المحاسبة علي أساس الاستحقاق أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية بالمنشأة ، وبالتالي فإن صافي الدخل لا يعد مؤشرا مقبولا عن قدرة المنظمات المالية والتحصيلية ، كما أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات كافية عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي ، ولأن نظرية التمويل الحديثة تشير إلي أن قيمة المنظمة تعتمد علي تيار التدفقات النقدية المستقبلية ، لهذا يعتبر هذا المؤشر مقياس جيد لأداء المنظمات وجودة الأرباح فيها لما يعكسه من معلومات تفيد جميع الأطراف (أبو خزانه ، ٢٠١٥ ، ص١٣٧).

نالت قائمة التدفقات النقدية اهتمام المؤسسات والقائمين عليها والمساهمين والمتعاملين معها كل بحسب اهتمامه، فالمستثمرين يأملون بأن تدر استثماراتهم تدفق نقدي يولد لهم أرباح جيدة، والمقرضون يهتمون بدراسة قائمة التدفقات النقدية لأي مؤسسة قبل منح أي تسهيلات ائتمانية لهذه المؤسسات (المراشدة ،٢٠٢١، ص٣١).

١/٢/٢ مفهوم التدفقات النقدية:

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ التدفقات النقدية، حيث يصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الإستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية، وقد عرف ذلك المعيار تلك الأنشطة كما يلي:

- الأنشطة التشغيلية : وهي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيرادات في المنشأة .
- الأنشطة الإستثمارية: متمثلة في أنشطة امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.
- الأنشطة التمويلية : تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المنشأة.

حيث عرف المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) التدفقات النقدية بأنها النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة. وتنقسم الي تدفقات نقديه من أنشطه التشغيل ، أنشطه الاستثمار ، أنشطه التمويل.

كما أوضح Mulford, comiskey,2002)) أن قائمه التدفقات النقدية هي قائمة تعرض المتحصلات (المقبوضات) والمدفوعات النقدية، وصافي التغير في النقدية من خلال (الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية) لمنشأة أقتصادية خلال فترة زمنية محدده.

كما عرف (محمد، ٢٠١٥، ص١٦) قائمه التدفقات النقدية بأنها القائمة التي تقدم ملخص للتدفقات الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف (المراشدة ، ٢٠٢١ ، ص ٣٣) التدفق النقدي بأنه السيولة النقدية المتوفرة في خزينة المؤسسة الناتجة عن عمليات المؤسسة المختلفة بعد السداد الكامل لجميع إلتزاماتها وتوزيع الأرباح ، للإستخدام في أي صوره إستثمارية.

وعرف المعيار الأمريكي رقم ٩٥ قائمة التدفقات النقدية بأنها " قائمة مالية يتمثل الهدف الرئيسي منها في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لشركة معينة خلال فترة زمنية معينة.

٢/٢/٢ أهمية التدفقات النقدية:

ترجع أهمية التدفقات النقدية إلى المعلومات التي تقدمها في مساعدة العديد من الجهات في اتخاذ القرارات الإقتصادية، ويمكن توضيح أهمية التدفقات النقدية على أنها تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية، والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعرفة مدي صحة العمليات الحسابية لكلا من المقبوضات والمدفوعات النقدية (إبراهيم، ٢٠١٩، ص١٦).

وتأتي أهمية التدفقات النقدية في أنها تعمل على التغلب على بعض النقاط التي تخص قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك من خلال النقاط التالية (رحيم،٢٠١٥، ص٧):

- أستبعاد أثر المصروفات غير النقدية بشكل خاص الاستهلاك لكافة الأصول المتعلقة بها.
- إظهار العمليات النقدية لمختلف الأنشطة التي تتم داخل المنشأة من خلال إظهار السنة المالية غير التي تصدر من قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل التي تظهر أرصدة هذه الأنشطة ، حيث تعمل على إظهار صافي التغير في النقدية مما يساعد علي تحليل الوضع المالي للمنشأة وهي المقاييس التي لا توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي.

وترجع أهمية التدفقات النقدية وفوائدها بنظرة أكثر شمولا حينما ذكر ان معيار التدفق النقدي يعتبر أكثر تجردا لتقويم مدي النجاح أو الفشل في العمليات ، وان مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كالتي يوفرها الاساس النقدي ، وأيضا فإن قائمه التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين للحكم علي مدي قدرة المنشأة علي الوفاء بالاحتياجات النقدية ، كما أشار احد مسئولي البنوك الي ان الاصول تقدم شعورا بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية ، كما ان صافي الزيادة أو النقص في النقدية يعتبر مفيدا للمستثمرين وغيرهم من الاطراف المهتمة بمعرفة مصادر السيولة بالمنشأة وهو النقدية. (أبو خزانه، ٢٠١٥، ص١٤١).

وتعتبر التدفقات النقدية ذات أهمية بالنسبة للقطاع المصرفي وذلك للأسباب التالية (عبد الله ،٢٠٢١، ص١٦٣):

- إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
- من الممكن أن تحقق المؤسسة أرباحا جيدة ومع ذلك فإنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية (والعكس صحيح).
- من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكبر مما هي عليه فعليا باستخدام عدة طرق وأساليب، بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية.

كما توفر التدفقات النقدية أيضا بعض المعلومات الهامة مثل (الزغبي، ٢٠١٨، ص١٩).

- تزود قائمة التدفقات النقدية بمعلومات عن الوضع المالي للبنوك (القدرة على السداد).
- تعمل كمؤشر يستخدم في تحديد حجم التدفقات النقدية المستقبلية.
- تقييم المخاطر المترتبة علي التسهيلات الائتمانية للعملاء.
- تقييم استثمارات البنوك والمخاطر المرتبطة بها.

وتظهر أهمية الاعتماد على معلومات التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث أنها (الازهر، ٢٠١٣، ص٣٠:٢٩)

- توفر معلومات مفيدة لكل من الادارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها.
- تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة المالية بالإضافة الي تمتعها بقدرة تنبؤيه عالية عن اداء المؤسسة (الربحية، السيولة).
- تقييم مدي قدرة المؤسسة علي مواجهه التزاماتها في مواعيد استحقاقها .
- تقييم مدي قدرة المؤسسة علي توليد تدفقات نقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت تحقق التدفقات المستقبلية.
- الدليل علي ان المؤسسة تحقق أرباح من عدمه هو صافي التدفق النقدي الناتج من النشاط التشغيلي المنتجة للإيراد وليس صافي الربح المتولد من قائمة الدخل . إذ قد تحقق المؤسسة أرباح ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة مما قد يؤدي الي مواجهه المؤسسة لصعوبات مالية تؤثر علي التزاماتها.

ويمكن الاستفادة من معلومات التدفقات النقدية من قبل الجهات الداخلية والخارجية (رحيم ، ٢٠١٥) وهي:

١. الإدارة

حيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمه عن القرارات المناسبة للإدارة مثل إصدار أسهم مالية، بيع سندات طويلة الأجل، وأيضا توفر معلومات أخري لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، وأيضا تستخدم في تحديد أسباب حدوث عجز نقدي ومن خلالها تستطيع الإدارة وضع مؤشرات حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

٢. المستثمرين

تساعد قائمه التدفقات النقدية المستثمرين في تحديد ما يلي:

- قدرة المنشأة علي توليد تدفقات نقدية إيجابية.
- قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها.
- قدرة المنشأة علي دفع توزيعات الأرباح للمساهمين.
- مدي حاجه المنشأة للتمويل الخارجي.

وتعتبر قائمه التدفقات النقدية لها أهمية خاصة مقارنة بالقوائم المالية الاخرى بالنسبة للبنوك للأسباب التالية (أحمد، ٢٠١٣، ص ١٣٦٠):

- التدفقات النقدية وليست الارباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض ودفع توزيعات الأرباح للمساهمين.
- قد تحقق البنوك أرباحا جيدة رغم أنها تعاني من ضعف التدفقات النقدية. وايضا يمكن التلاعب بصافي الارباح واظهارها أكبر مما هي عليه بإستخدام عده طرق بينما يصعب ذلك عند استخدام قائمه التدفقات النقدية.
- قائمه التدفقات النقدية توفر معلومات تفيد في تقدير حجم السيولة والقدرة علي السداد.
- تفيد معلومات التدفقات النقدية في تقييم المخاطر الناتجة عن منح تسهيلات ائتمانية للعملاء.
- تفيد معلومات التدفقات النقدية في تخطيط وتقييم استثمارات البنوك.

٣/٢/٢ دور قائمة التدفقات النقدية في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية:

يمكن التغلب على نقاط ضعف القوائم المالية من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي وأهم هذه النقاط ما يلي (رحيم ،٢٠١٥، ص١٢):

- تحديد عناصر المصروفات غير النقدية وبشكل خاص الاستهلاك لكافة الأصول ذات العلاقة.
- إظهار العمليات النقدية لمختلف الأنشطة التي تمت داخل المنشأة خلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة.

- إظهار صافي التغير في النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة، وهو ما لا تظهره قائمة المركز المالي والدخل.

٤/٢/٢ النسب المالية الخاصة بالتدفقات النقدية :

أولا : نسب الربحية: تتمثل أهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في (عبد الله، ٢٠٢١، ص١٦٤: ١٦٦).

تقدم قائمة التدفقات معلومات معينة يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي علي أساس أن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني أنها حققت تدفقات نقدية مرتفعة ، ومن المعروف أن تحقيق رقم مرتفع لصافي التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة يعني أرتفاع جودة أرباح المؤسسة ولتقييم ربحية المؤسسة يتم استخدام المؤشرات المالية:

١. **مؤشر النقدية التشغيلي** (صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)/(صافي الدخل)
   - ويقيس هذا المؤشر مدي قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
٢. **نسبه التدفق النقدي التشغيلي** (صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)/(صافي المبيعات)
   - ويقيس هذا المؤشر مدي كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

ثانيا : نسب السيولة

ترتبط قوه أو ضعف سيولة المؤسسة بمدي توافر صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن للمؤسسة استخدامه إما في الأنشطة الاستثمارية ، أو تسديد ديون طويلة الأجل. أما إذا كان سالبا فهذا يعني احتياج المؤسسة الي مصادر لتمويل العجز إما ببيع جزء من استثماراتها ، أو تلجأ للتمويل طويل الأجل.

١. **نسبة التغطية النقدية** (صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)/(التدفقات النقدية الخارجة الضرورية لعمليات الاستثمار والتمويل)
   - وتقيس هذه النسبة مدي تغطية التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للتدفقات النقدية اللازمة لعمليات الإستثمار والتمويل.
٢. **نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية** (صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)/(الخصوم المتداولة)
   - وتعد هذه النسبة مؤشرا على سيولة المؤسسة وقدرتها على تغطية الالتزامات المتداولة.
٣. **نسبة التدفق النقدي الي الديون** (النقد في نهاية المدة)/(اجمالي الديون قصيرة وطويلة الأجل)
   - وتقيس هذه النسبة مدي قدرة المؤسسة على خدمة الديون.

٥/٢/٢ مصادر وبيانات التدفقات النقدية:

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد التدفقات النقدية من عده مصادر هي (عبد الكافي، ٢٠١٨، ص٢٢٧):

- **الميزانية العمومية**: يتم من خلالها تحديد التغيرات في الاصول والالتزامات وحقوق الملكية وذلك من خلال مقارنه أرصده هذه البنود من عام لآخر.
- قائمه الدخل: يتم من خلالها تحديد النقدية من خلال العمليات التشغيلية المستخدمة فيها.

٦/٢/٢ المشكلات التي تتعلق بقائمة التدفقات النقدية (رحيم، ٢٠١٥، ص١٢:١٣):

هناك مشكلات تتعلق بقائمة التدفقات النقدية منها

- **التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية**: أوجب المعيار المحاسبي الخاص بقوائم التدفقات النقدية بتسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ اعداد قائمه التدفقات النقدية. كما نص علي عرض أثر تغييرات اسعار الصرف علي النقدية المحتفظ بها بعملة اجنبية في قائمه التدفقات النقدية كتسوية علي ان يتم عرضها بصوره مستقلة لان الارباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في اسعار تحويل العملات الاجنبية لا تعتبر تدفقات نقدية.
- **البنود الغير عادية:** قد تحقق المنشأة أو تتحمل نفقات عرضية غير ناتجة عن النشاط العادي للمنشأة ولا تتصف بالانتظام وقد أوجب المعيار الافصاح عنها بشكل منفصل في قائمه التدفقات النقدية وإظهارها ضمن التدفقات من الأنشطة التشغيلية.
- **الفوائد وتوزيعات الارباح:** الفوائد الناتجة من الاقتراض وتوزيعات الارباح الناتجة من الاستثمار في الاوراق المالية أوجب المعيار الافصاح عنها واعتبارها تدفقات من الأنشطة التشغيلية علي اساس انها تؤثر في تحديد صافي الربح والخسارة.
- **الضرائب علي الدخل**: الزم المعيار بضرورة الافصاح عن ضرائب الدخل كمبلغ اجمالي بشكل منفصل بالقائمة علي ان تصنف باعتبارها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلي
- **الارباح والخسائر غير المحققة** الناتجة عن التغيرات في اسعار تحويل العملات الاجنبية لا تعتبر تدفقات نقدية.

٣- الدراسات السابقة المتعلقة بموضع البحث:

قاما الباحثان بتقسيم الدراسات السابقة المرتبطة بموضع البحث الى مجموعتين هما :

اولا : الدراسات السابقة التى تناولت مخاطر الائتمان.

ثانيا : الدراسات السابقة التى تناولت التدفقات النقدية.

١/٣ المجموعة الأولى: الدراسات السابقة التى تناولت مخاطر الائتمان:

١. دراسة (Rasika,2015)

بعنوان " Impact Of Credit Risk on Financial Performance of SRI Lankan Commercial Banks.

هدفت الدراسة تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠١١ الي ٢٠١٥ بإستخدام التقارير المالية الربع سنوية لـ (٦) بنوك تجارية.

توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان لاتزال مصدر قلق للبنوك التجارية لأنها مؤشر مهم للتنبؤ بالأداء المالي، ومساعده مديري البنوك في تحديد نسبه رأس المال بشكل أكثر كفاءه.

٢. دراسة (Yong Tan and John Anchor , 2017)

بعنوان Does competition only impact on insolvency risk? New evidence from the Chinese banking indust

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المنافسة على كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الاعسار في الصناعة المصرفية الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣ الي٢٠١٣.

توصلت الدراسة إلى أن المنافسة أكبر في كل نوع من أنواع الملكية المصرفية (البنوك التجارية المملوكة للدولة، والبنوك التجارية المساهمة، والبنوك التجارية الخاصة) والتي يترتب عليها إرتفاع كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال وانخفاض مخاطر الاعسار.

٣. دراسة (الحريث، ٢٠١٨)

بعنوان "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي – دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف علي مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية وبيان أهميتهما ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي.
- دراسة وتحليل أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة بعينة البحث.
- التوصل الي مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين أداء المصارف التجارية السورية الخاصة بعينة البحث، فيما يخص مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

وقد مثل مجتمع البحث المصارف التجارية الخاصة في سوريا دون المصارف الاسلامية. وقد تم اختيار ٤ مصارف واقتصر البحث على دراسة البيانات المالية للمصارف عينه البحث من الفترة ٢٠٠٩ الي ٢٠١٥.

توصلت الدرسة إلى أن تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعترض عمليات المصارف ، وتؤثر هذه المخاطر في نسبة كفاية رأس المال من حيث أن ازدياد مخاطر الائتمان أوجب علي المصارف زياده كفاية رأسمالها

٤. دراسة (البشير، ٢٠٢٠)

بعنوان أثر الاساليب الحديثة للتحليل المالي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي – دراسة ميدانيه على عينه من المصارف السودانية.

هدفت الدراسة الي توضيح التزام المصارف السودانية باستخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي للقوائم المالية للعملاء للحد من المخاطر الائتمانية، ومعرفة الاساليب الحديثة للتحليل المالي وفاعليتها كأداة للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، ومعرفة المخاطر الائتمانية وأنواعها وطرق تحديدها وقياسها وكيفية الحد منها.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:-

- ان مراعاه الاوليات في التمويل المصرفي يحد من مخاطر التمويل الممنوح.
- إن إختيار أفضل البدائل لتشغيل وتوظيف الاموال وإدارتها يحد من مخاطر التمويل الممنوح.
- إن مراعاة اختيار العملاء المشهود لهم بالنزاهة والاستقامة والخبرة والسمعة الطيبة والقوة والامانة وصفه الصلاح يحد من مخاطر التمويل الممنوح.

٥. دراسة (نصير، ٢٠٢١)

بعنوان أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية.

هدفت هذه الدراسة الي اختبار أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية. واقتصرت عينة البحث على ثلاثة عشر بنكا تجاريا في الاردن وذلك للفترة ما بين ٢٠١٠ الي ٢٠١٨ وقد تم استبعاد البنوك الاسلامية.

وتوصلت الدراسة الي عدم وجود أي علاقة أو ارتباط ما بين كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية.

وأوصت الدراسة الي أنه يجب ان يكون لدي المصارف الاردنية عملية متجددة لتقييم مدي أثر كفاية رأس المال بشكل عام فيما يتعلق بمخاطرها للحفاظ على مستوي رأس المال مع الالتزام بالمعايير الخاصة (بناء على توصيات لجنة بازل).

المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التى تناولت التدفقات النقدية:

١. دراسة (الزنداح، ٢٠١٢) بعنوان

العلاقة بين التدفقات النقدية والقيمة السوقية لسهم المصارف التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية والقيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي، إلى جانب مجموعه من

الاهداف الفرعية التي ترتبط بعرض طبيعة قائمه التدفقات النقدية وأهم البنود والعناصر المكونة لها في البنوك التجارية.

وشملت عينه البحث خمسه عشر مصرفا مدرجا في سوق عمان للأوراق المالية حسب الإحصائيات والمنشورات الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية وحسب تصنيفات البنك المركزي الأردني خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩.

وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة ايجابية بين القيمة السوقية للسهم وصافي التدفقات التشغيلية، وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للسهم وصافي التدفقات النقدية الاستثمارية، فضلا عن وجود علاقة عكسية بين القيمة السوقية للسهم والتدفقات التمويلية.

وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات لمعرفه العوامل التي تؤثر علي القيمة السوقية لسهم المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، مع ضرورة توعية المستثمرين بأهمية القوائم المالية وخاصة قائمه التدفقات النقدية بمستوياتها الثلاثة والتي تعطي مؤشرا علي سلامة الوضع المالي لتلك المصارف وتبين مدي قدرة البنوك علي خلق تدفقات نقدية تساهم في سداد التزاماتها قصيره وطويلة الأجل وتزيد من القيمة السوقية للسهم ، مع التأكيد علي البنوك التجارية العاملة في الاردن بنشر قائمه التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة والغير مباشره ، ضرورة التركيز علي زياده التدفقات التشغيلية كونها تؤدي الي العمل علي زياده الارباح الاجمالية والعائد علي الموجودات.

٢. دراسة (أحمد، ٢٠١٣)

بعنوان قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي.

هدفت الدراسة الي اختبار طبيعة العلاقة بين كلا من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وبين عوائد الأسهم في البنوك السعودية، وبيان أهمية قائمه التدفقات النقدية مقارنه بالقوائم المالية الأخرى.

وتمثلت عينه البحث في البنوك السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١١ بالنسبة لبنك الإنماء اقتصرت الفترة الزمنية على السنوات المالية من ٢٠٠٩،٢٠١٠،٢٠١١

وتوصلت الدراسة الي أنه على الرغم من الاهمية الكبرى لقوائم التدفقات النقدية في مجال الإفصاح المحاسبي لخدمه مستخدمي المعلومات المحاسبية إلا أن الدراسة التطبيقية على القطاع المصرفي بالتطبيق على عينه من أكبر البنوك العاملة في هذا القطاع بالمملكة العربية السعودية قد أظهر نتائج لا تتطابق مع ذلك حيث أظهرت:

- ضعف علاقة الارتباط بين متغيرات التدفقات النقدية (التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية) على مستوي كل بنك على حده، ثم على مستوي بنوك عينه البحث مجتمعه وبين المتغير التابع.

- ضعف القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالتغيرات في المتغير التابع كما أظهر ذلك معامل التحديد.

وتؤكد النتيجة السابقة على وجود متغيرات أخري تؤثر بدرجه أكبر من متغيرات التدفقات النقدية في المتغير التابع (العائد على الاسهم). كما تؤكد النتيجة السابقة على أهمية وضرورة عدم الاعتماد على قوائم التدفقات النقدية بمفردها في عملية التحليل المالي واتخاذ القرار حيث أنها لا تستطيع بمفردها توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ هذه القرارات، كما انه لا يمكن استخدامها والاعتماد عليها بمعزل عن القوائم المالية الأخرى، وكذلك الايضاحات المتممة للقوائم المالية، كما يلاحظ ارتفاع العائد على السهم في بعض البنوك رغم انخفاض متوسط التدفقات النقدية على مدار فتره الدراسة.

٣. **دراسة Cheng and Johnston,2013**

The supplemental role of operating cash flows in explaining share returns –effect of various measures of earnings quality

هدفت الدراسة دراسة تأثير جودة الأرباح على دور الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية في تقييم الشركة

تشير النتائج إلى أن دور الأرباح في تفسير العوائد غير الطبيعية يبقى دون تغيير عندما تكون جودة الأرباح أفضل. وعلى نحو مشابه ، توضح التدفقات النقدية التشغيلية عوائد غير طبيعية عندما تكون جودة الأرباح أفضل. ويمكن أن تشير النتائج إلى أن السوق يتفاعل مع التدفقات النقدية التشغيلية بشكل مشروط عن جودة الأرباح.

٤. **دراسة (Khansalar and Namazi, 2017) بعنوان**

Cash flow disaggregation and prediction of cash flow.

هدفت الدراسة التحقق من محتوى المعلومات المتزايد لتقديرات مكونات التدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

باستخدام بيانات من الشركات الأمريكية والبريطانية وتحليل الانحدار المتعدد ، وجد المؤلفون أن حوالي ٦٠ % من التدفق النقدي للسنة الجارية سيستمر في التدفقات النقدية في الفترة القادمة ، وأن متغيرات بيان الدخل والميزانية العمومية لا تزال قائمة. وتعمل هذه الدراسة على تحسين تقديرنا لسلوك مكونات التدفق النقدي وتؤكد الحاجة إلى معلومات التدفق النقدي المفصلة وفقًا للبيانات المالية.

تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثان :

تبين للباحثان من خلال عرض الدراسات السابقة ما يلي:

١. تناولت الدراسات السابقة أهمية مخرجات النظام المحاسبي للمحاسبين وخاصة عندما تتميز بياناتها بالإفصاح عن المعلومات الهامة والسياسات المختلفة.
٢. تناولت الدراسات السابقة مفهوم وأنواع المخاطر والاساليب والاجراءات اللازمة لإدارتها.

٣. اهتمت الدراسات السابقة بإلقاء الضوء على أهمية الافصاح عن مخاطر المصرفية.
٤. ركزت الدراسات السابقة على دور المراجع الداخلي في ضبط المخاطر ودوره في الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها البنك.
٥. ركزت الدراسات السابقة علي معايير لجنة بازل ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من انواع المخاطر المصرفية والتعديلات التي اجريت عليها وصولا الي بازل ٢،٣،٤.
٦. ركزت الدراسات السابقة على تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في تحديد وقياس إدارة المخاطر المصرفية التي تهدد ربحية المصرف.
٧. اعتمدت معظم الدراسات السابقة على الدراسة التطبيقية لعينه من المصارف غير المصرية.
٨. تناولت معظم الدراسات السابقة العلاقة بين التدفقات النقدية على كلا من (القيمة السوقية، كفاية رأس المال، حجم المخاطر المصرفية).

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتمثل أهم أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية فيما يلي:

١. اختلاف بيئة الدراسة للدراسات السابقة عن الدراسة الحالية.
٢. ندره الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر الائتمان وأثرها على التدفقات النقدية.
٣. معظم الدراسات السابقة قامت بعمل دراسة ميدانية، بينما تستهدف الدراسة الحالية بإجراء دراسة تطبيقيه على البنوك التجارية المصرية.
٤. تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية حيث انها اهتمت بتسليط الضوء على قائمه التدفق النقدي من خلال اعداده ودراسته وتحليله بما يقدم المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات بينما اهتمت الدراسة الحالية بدراسة أثر مخاطر الائتمان على التدفقات النقدية.

أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية:

تواجه البنوك بعض المشاكل في استرداد الأموال المقرضة وتسمي بالقروض المتعثرة (NPLS). وهي الاصول التي لا تولد دخلا والتي لا تسدد خلال ٩٠يوما أو أكثر. والتي تكون بسبب عوامل كثيرة منها أرتفاع أسعار الفائدة ، والظروف التي تحيط بالعميل ومنح تمويل غير كافي لاحتياجات العميل ، وايضا الرغبة الشديدة للبنوك في النمو الائتماني وفي المخاطرة ، وبذلك فإن ارتفاع حجم القروض المتعثرة في البنك هو مؤشر على وجود مخاطر الائتمان. والتي يترتب عليها انخفاض في التدفقات النقدية (خشبة،٢٠٢١، ص ص٥٤٣:٥٤١). وتشير مخاطر الائتمان الي مخاطر عدم سداد التدفقات النقدية وبالتالي نقص التدفقات النقدية الداخلة لدي البنك من القروض والاوراق المالية المملوكة للمؤسسات المالية بالكامل والتي يترتب عليها مخاطر الائتمان(بدراوي،٢٠٢١، ص٢٩٦).

ويمكن أن تؤدي زيادة مخاطر الائتمان الي زيادة مخاطر السيولة، إذ أن زيادة أحتمال تعثر العملاء وتراكم القروض المتعثرة يتسبب في انخفاض التدفقات النقدية الداخلة للبنك وبالتالي انخفاض حجم السيولة المتاحة لدية للقيام بعملياته التشغيلية وسداد التزاماته قصيرة الاجل ومنه زيادة تعرضه لمخاطر السيولة. وأيضا زيادة السيولة نتيجة زيادة حجم الإيداع لدي البنك وخاصة في حالة ارتفاع معدلات الفائدة يزيد من حجم الفوائد الواجب دفعها للمودعين من قبل البنك. ومن

أجل تحقيق هامش ربح مرتفع يتوجب على البنك استثمار السيولة المرتفعة، مما يدفع البنك الي منح الائتمان للمقترضين ذوي المخاطر المرتفعة لتحقيق أرباح مرتفعة مما يترتب عليها تعرض البنك لمخاطر الائتمان (العمار،٢٠٢٠، ص٣٩).

كما أوضحت الكثير من الابحاث والدراسات أن معظم الأزمات البنكية في العالم كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني للمقترضين وعدم قدرتهم علي سداد المستحقات في الوقت المحدد، وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تؤثر علي التدفقات النقدية الداخلة للبنك ، ونتيجة لعدم السداد أو تأجيل السداد تنشأ مخاطر الائتمان(بزارية،٢٠٢٠،ص ٩١٣).

ويتضح مما سبق أن مخاطر الائتمان يمكن أن تؤثر علي التدفقات النقدية في البنوك التجارية.

٤- الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلي أختبار أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية .

٢/٤ فروض الدراسة التطبيقية:

وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية.

٣/٤ وصف مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

إن إختيار مجتمع وعينة الدراسة يتوقف علي طبيعة مشكلة الدراسة، والهدف منها، والفروض الواجب اختبارها. واستناداً لذلك، فقد قاما الباحثان بتحديد مجتمع الدراسة في لبنوك التجارية المصرية ، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢١ ، وتكونت عينة الدراسة من ١٣ بنك من البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية .

٤/٤ مصادر الحصول علي البيانات:

اعتمدا الباحثان علي مجموعة من البيانات المالية بغرض قياس متغيرات الدراسة التطبيقية ، وذلك علي النحو التالي:

البيانات المالية: وهي البيانات الخاصة بقياس مخاطر الائتمان ، والتدفقات النقدية ، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية علي مواقعها الإلكترونية

٥/٤ قياس متغيرات الفرض الرئيسي:

ويتمثل المتغير المستقل في:

- **مخاطر الائتمان CR** : ويقاس هذا المتغير بنسبة القروض المتعثرة = (القروض المتعثرة / إجمالي القروض)*١٠٠

ويتمثل المتغير التابع في:

- **التدفقات النقدية** : تقاس التدفقات النقدية التشغيلية = (التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي الاصول)*١٠٠

ويتمثل المتغيرات الرقابية في:

- **الرافعة المالية Leverage** ويتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل علي إجمالي الأصول.
- **حجم البنك Bank Size** يتم قياسة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٦/٤ نموذج الدراسة التطبيقية:

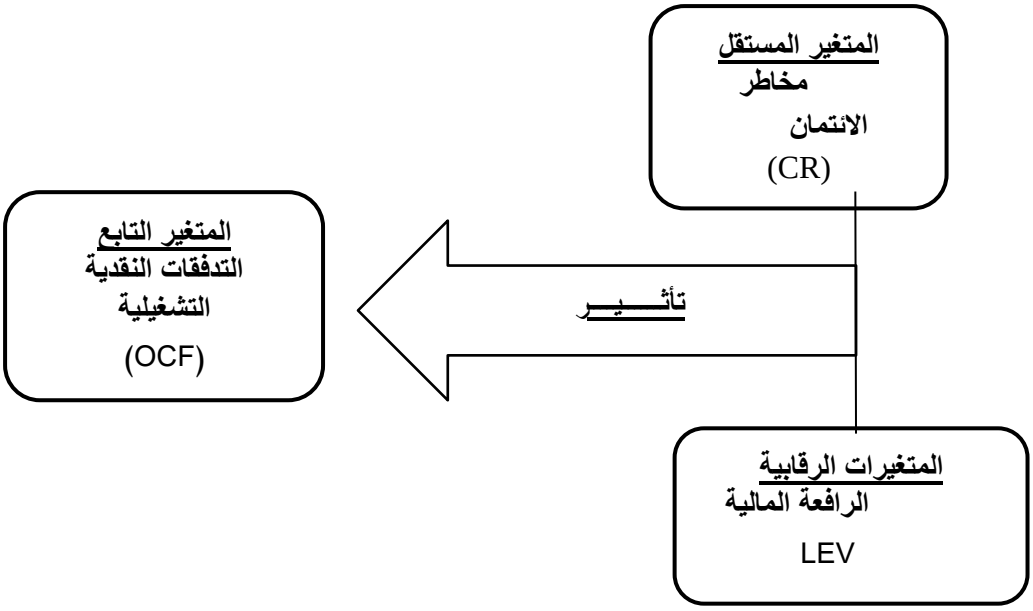

شكل رقم (١)

٧/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية:

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية :

أ. أساليب الإحصاء الوصفى Descriptive Statistic

حيث تم استخدام الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى ، والحد الأدنى والحد الأعلى وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة .

ب. إختبار Kolmogorov-Smirnov test

ويستخدم هذا الإختبار للتعرف على ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعى ، بغرض تحديد نوعية الإختبارات الإحصائية الممكن إستخدامها فى إختبار فرضيات الدراسة سواء إختبارات معلمية أو غير معلمية.

ج. مصفوفة إرتباط بيرسون

وذلك بغرض التعرف على وجود مشكلة الإرتباط الذاتى بين المتغيرات المستقلة فى نماذج الدراسة.

د. نموذج الإنحدار المتعددMultiple Regression

ويستخدام هذا النموذج فى إختبار أثر المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية على المتغير التابع.

وقد تم إجراء التحليل الإحصائى بإستخدام الأساليب الإحصائية السابقة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية "Statistical Package for Social Sciences " ، أو "SPSS" ، وبمستوى معنوية ٥% .

٨/٤ تحليل البيانات وإختبار الفروض وعرض نتائج الدراسة التطبيقية:

أ. نتائج الإحصاء الوصفى

يوضح الجدول (١) نتائج التحليل الوصفى لبيانات الدراسه و ذلك كمايلى :

جدول (١)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
OCF	13	-.06	.07	.0354	.03688
CR	13	.03	.11	.0615	.02764
LEV	13	5.10	11.40	8.5846	2.12440
BS	13	37.00	2426.00	306.3077	648.17595

بالنظر إلى جدول رقم (١) الخاص بنتائج التحليل الوصفى للمتغيرات الخاصة بالعينة المستخدمة فى الدراسة التطبيقيه ، والذى يوضح الحد الأدنى ، والحد الأعلى ، والوسط الحسابى ، والإنحراف المعيارى لكل متغير ، يتضح مايلى :

١. بلغ متوسط التدفقات النقدية التشغيلية مرجحة بإجمالى الأصول للعينة (OCF) 0354. ، بإنحراف معيارى 0.03688 ، وهو مايعنى أن شركات العينة حققت متوسط تدفقات نقدية تشغيلية موجبة ، وبحد أعلى بلغ0.07 ، وبحد أدنى بلغ 0.06-

٢. بلغ متوسط مخاطر الإئتمان (CR) فى العينة (0.0615) بإنحراف معيارى (0.02764) ، وبحد أعلى بلغ (0.11) ، وبحد أدنى (0.03) ، وتشير هذه الأرقام إلى إنخفاض معدل القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالى القروض ، أى إنخفاض مخاطر الإئتمان .

٣. بلغ متوسط الرافعة المالية (LEV) فى عينة الدراسة (8.5846) ، بإنحراف معيارى (2.12440) ، وبحد أعلى بلغ (11.4) ، وبحد أدنى (5.1) .

٤. بلغ متوسط حجم أصول بنوك العينة (306.3077) مليار جنيه ، بإنحراف معيارى (648.17595) ، وبحد أعلى بلغ (2426.00) مليار جنيه ، وبحد أدنى (37.00) مليار جنيه .

ب. نتائج إختبار التوزيع الطبيعى لبيانات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٢) التالى نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov ، و ذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٢)
One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	BS	LEV	CR	OCF
N	13	13	13	13
Kolmogorov-Smirnov Z	.755	.999	.534	1.255
Sig.	.619	.271	.938	.086

يشير جدول رقم (٢) والذى يتضمن نتائج تحليل Kolmogorov-(Smirnov) إلى أن قيمة (Sig.) بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من 0.05، مما يعنى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعى ، وبالتالى يمكن إستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية فى إجراء التحليل الإحصائى لإختبار الفروض .

ج. نتائج إختبار الإرتباط الذاتى بين المتغيرات المستقلة

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار بيرسون للارتباط بين المتغيرات المستقلة و بعضها البعض ، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٣)
مصفوفة إرتباط بيرسون

	CR	LEV	BS
CR Correlation Pearson (Sig. (2-tailed) N 13	1		

	CR	LEV	BS
LEV Correlation Pearson (Sig. (2-tailed) 13	.362 .235	1	
BS Correlation Pearson (Sig. (2-tailed) 13	.341 .157	.573 .027*	1

يتم إجراء إختبار الإرتباط الذاتى بغرض التحقق من عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة التى يتم إدراجها بنماذج الإنحدار المستخدمة فى التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة ، والتى تؤدى إلى عدم سلامة التحليل الإحصائى الخاص بالإنحدار المتعدد ، وبالتالى عدم إمكانية الإعتماد على نتائج هذا التحليل ، وقد تم إجراء هذا الإختبار بإستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون ، ويتضح من النتائج التى تضمنتها هذه المصفوفة والموضحة بالجدول رقم (٣) مايلى :

- ✓ عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتى بين مخاطر الإئتمان ، والرافعة المالية ، وحجم البنك ، حيث لم يتجاوز أعلى معامل لإرتباط بيرسون 0.362 ، كذلك جاءت نتائج Sig. جميعاً أعلى من 0.05 ، بإستثناء معامل إرتباط بيرسون للعلاقة الطردية بين الرافعة المالية وحجم البنك والذى بلغ 0.573 ، وبمستوى معنوية 0.027 ، وهو بهذا الشكل لايؤدى إلى وجود مشكلة إرتباط ذاتى بين هذين المتغيرين .

د. إختبار فروض البحث

H1: يوجد أثر معنوى لمخاطر الائتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية .
تم إختبار هذا الفرض بإستخدام نموذج الإنحدار التالى :

$$OCF = \alpha + b1\ CR + b2\ LEV + b3\ BS + e \qquad (1)$$

حيث أن:
OCF : التدفقات النقدية التشغيلية
CR : مخاطر الإئتمان
LEV: الرافعة المالية
BS :حجم البنك
α : ثابت نموذج الانحدار
b1 ، b2 ، b3 : معاملات المتغيرات المستقلة لنموذج الإنحدار
e : الخطأ العشوائى للنموذج

جدول رقم (٤)
Model Summary

Model	R	R^2	Adjusted R^2
1	81.2%	66.0%	59.1%

جدول رقم (٥)
ANOVA

Model	Df	F	Sig.
Regression	3	278.932	0.000
Residual	9		
Total	12		

جدول رقم (٦)
Coefficients

Model	B	T	Sig.
Constant	.395	1.813	.037
CR	.433	10.460	.000
LEV	-.369	-2.051	0.027
BS	.400	1.992	0.019

ويتضح من الجداول السابقة مايلى :

١. بلغ معامل الإرتباط (R) للنموذج ٨١.٢% ، وهو معامل مرتفع ، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهى مخاطر الإئتمان ، والرافعة المالية وحجم البنك من جهة ، والمتغير التابع وهو التدفقات النقدية التشغيلية .
٢. بلغ معامل التحديد (R2) للنموذج ٦٦.٠% ، وهومرتفع ، ويعنى ذلك أن القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار المقدر جيدة .
٣. تشير نتائج تحليل التباين (ANOVA) إلى أن نموذج الإنحدار المقدر معنوى ، حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله (sig.) (.000) ، وتؤكد معنوية الإنحدار وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
٤. تشير نتائج جدول المعاملات (Coefficients) إلى مايلى :
- وجود أثر طردى ومعنوى لمخاطر الإئتمان على التدفقات النقدية التشغيلية ، بمستوى دلاله (0.000) .
- وجود أثر عكسى ومعنوى للرافعة المالية على التدفقات النقدية التشغيلية ، بمستوى دلالة (0.027) .
- وجود أثر طردى ومعنوى لحجم البنك على التدفقات النقدية التشغيلية ، بمستوى دلالة (0.019) .

وفى ضوء هذه النتائج نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد أثر معنوى لمخاطر الإئتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية .

وتكون معادلة الانحدار المقدرة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع كما يلى :

OCF = .395 + .433 CR - .369 LEV +.400 BS + e

٥- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث:

١/٥ خلاصة ونتائج البحث:

١. رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بأنه يوجد أثر معنوى لمخاطر الإئتمان على التدفقات النقدية بالبنوك التجارية المصرية .
٢. وجود أثر طردى ومعنوى لمخاطر الإئتمان على التدفقات النقدية التشغيلية .
٣. وجود أثر عكسى ومعنوى للرافعة المالية على التدفقات النقدية التشغيلية.
٤. وجود أثر طردى ومعنوى لحجم البنك على التدفقات النقدية التشغيلية .

٢/٥ توصيات الدراسة:

١. ضرورة قيام الإدارة العليا داخل البنوك التجارية علي مشاركة المراجعين في عملية الرقابة علي إدارة مخاطر الائتمان وتنمية قدراتهم من خلال التدريب والتأهيل وعقد الندوات في مجال مخاطر الائتمان الواردة في اتفاقية بازل٣ وتحديد كفاية رأس المال.
٢. زيادة الرقابة والتدقيق علي الأنشطة التشغيلية داخل البنوك التجارية بهدف زيادة التدفقات النقدية المتولدة من تلك الأنشطة.
٣. أن تستند البنوك التجارية في قرار منح القرض من عدمه علي دراسة متعمقة للنشاط وتقييم الوضع المالي للمقترض، وعدم الاكتفاء بالضمانات المقدمة لتغطية القرض.

٣/٥ مجالات البحوث المستقبلية:

١. إعداد مزيد من الأبحاث المتعلقة بوسائل أو أساليب إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية المصرية.
٢. أهمية معايير الاستدامة للبنوك التجارية لتعزيز ثقة المستثمرين.
٣. تأثير متطلبات رأس المال علي المخاطر المصرفية .
٤. تأثير العوامل الإقتصادية علي القروض المتعثرة في البنوك التجارية المصرية.

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية:

١. إبداح، الاء زياد ،(٢٠٢٠)، "أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي علي الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية" ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

٢. إبراهيم ، هناء حسن ، (٢٠١٩)، "أثر التدفقات النقدية علي عوائد الأسهم : دليل من بورصة عمان للأوراق المالية ٢٠٠٧-٢٠١٧ "، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك، الأردن.

٣. أبو خزانه ، إيهاب محمد ،(٢٠١٥)، "دور التدفقات النقدية في التأثير علي تكلفة الاقتراض بيئة الأعمال المصرية" ، المجلة العربية للإدارة ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد ٣٥ ، العدد ٢.

٤. أحمد ، عماد محمد رياض ، (٢٠١٣) ،"قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية علي عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر .

٥. أحمد، عماد محمد رياض ،(٢٠١٣)، "قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية علي عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي : دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ٢.

٦. الأزهر ، عزة ،(٢٠١٣)، "قائمة التدفقات النقدية الوجه الأخر للوضعية المالية" ، مجلة رؤي اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الوادي ، المجلد ٣ ، العدد ٥.

٧. بدراوي، عبد الرضا فرج ، (٢٠٢١) ، "تأثير مخاطر الائتمان في القيمة السوقية للأسهم العادية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من ٢٠١٤-٢٠١٩ " ،مجلة الدراسات المستدامة ، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة ، المجلد ٣ ، العدد٣.

٨. بزارية ، أمحمد ، (٢٠٢٠)، "الاتجاهات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف الجزائرية وفق المعايير الدولية : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف" ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعه الجزائر، مجلد٢٣ ، العدد٢.

٩. البشير، عصام الدين التوم أحمد ، (٢٠٢٠)، "أثر الأساليب الحديثة للتحليل المالي في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعه النيلين ، السودان

١٠. البغدادي ، رجب محمد عمران أحمد ،(٢٠٢٠)، "نموذج مقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل ٣ والمعايير الدولية للتقرير المالي – دراسة تطبيقية" ، رسالة دكتوراه ، كليه التجارة ، جامعه مدينة السادات.

١١. البنك المركزي المصري ، (ب٢٠١٢) ،"متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان – ورقة للمناقشة ، قطاع الرقابة والأشراف ، وحدة تطبيق مقررات بازل٢.

١٢. البنك المركزي المصري ،(ب٢٠١٦) ، "التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل٣" ، قطاع الرقابة والأشراف.
١٣. البنك المركزي المصري(أ٢٠١٦)،"التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال" ، قطاع الرقابة والأشراف.
١٤. البنك المركزي المصري، (٢٠١١)، " بازل والقطاع المصرفي المصري"، تقرير مصرفي.
١٥. البنك المركزي المصري، (٢٠١٢)،"قرار مجلس إدارة البنك المركزي الخاص بالتعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل"، قطاع الرقابة والأشراف.
١٦. البنك المركزي المصري، (٢٠١٤)،"التعليمات النهائية لقواعد الرقابة داخل البنوك "، قطاع الرقابة والأشراف.
١٧. التميمي ، محمد علي كاظم ،(٢٠١٨)، "قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه الكوفة ، مجلد١٥ ، العدد١.
١٨. الحريث، محمد علي عبود مجيد ،(٢٠١٨)، "مخاطر الإئتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي : دراسة تطبيقية" ، مجله جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعي ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعه القدس المفتوحة ، المجلد٢ ، العدد ٤٣.
١٩. خشبة ، ناجي محمد فوزي ، (٢٠٢١)، "العلاقة بين مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان : الدور المعدل لنمط الشخصية " يقظة الضمير" لمسئول الائتمان بالتطبيق علي العاملين بقسم الائتمان في فروع البنوك التجارية العامة بمحافظة الدقهلية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كليه التجارة ، جامعه بنها ، س٤١ ، ع١.
٢٠. الخوالدة، وجد محمد عبد الكريم ،(٢٠١٩) ، "أثر مخاطر الإئتمان علي ربحية البنوك التجارية" ، رسالة ماجستير ، كلية إدارة المال والإعمال ، جامعه أل البيت ، الأردن.
٢١. رحيم ، محمد جمعة ،(٢٠١٥)، "قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي الأردني ١٩٩٥-٢٠١٤ "، رساله ماجستير ، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعه أل البيت.
٢٢. زبيري ، نورة ، ٢٠١٧ ، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الإئتمان بالبنوك التجارية، مجله دراسات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي الأغواط ، العدد ٨، العدد٢.
٢٣. الزغبي ، محمد سعد محمد ، (٢٠١٨) ، "أثر التدفقات النقدية علي الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية" ، رساله ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعه أل البيت ، الأردن.
٢٤. الزنداح، عادل رجب، (٢٠١٢)، "العلاقة بين التدفقات النقدية والقيمة السوقية لسهم المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان" ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس - ليبيا.

٢٥. سلطان، محمد موسي عبدالله ، (٢٠٢٣)، "إطار مقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية : مع دراسة تطبيقية بالبيئة المصرية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعه كفر الشيخ.
٢٦. عبد الرحمن ، نجلاء إبراهيم ،(٢٠١٨)، "دور أليات الحوكمة في الحد من مخاطر الإئتمان البنكي : دراسة ميدانية علي البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية ، المجلد٩ ، العدد٣.
٢٧. عبد الكافي ، أشرف سالم ،(٢٠١٨)، "أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية علي فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية" ، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية ، كلية الاقتصاد والتجارة ،الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا ، المجلد ١٥ ، العدد ٣٠ .
٢٨. عبد الله ، وفاء امحمد ،(٢٠٢١) ،"دور المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية في أتخاذ القرارات المالية : دراسة تطبيقية علي مصرف التجاري الوطني" ، مجلة الأستاذ ، العدد ٢١.
٢٩. العبسي، علي ،(٢٠٢٢) ، "أهمية مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة لدي بنك البركة الإسلامي" ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ٢٢ ، العدد١.
٣٠. عزيز ، كرار عبد الإله ، (٢٠١٤)، "دور التنبؤ بالفشل المالي و مؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - العراق.
٣١. العمار ، رضوان وليد ، (٢٠٢٠)، "دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من " مخاطر السوق ، ومخاطر السيولة ، وخاطر التشغيل " في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا" ، مجله البحوث الاقتصادية والمالية ، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعه العربي بن مهيدي أم البواقي ، مجلد٧، العدد٢.
٣٢. غنيم ، شيماء عبد الناصر السيد ، (٢٠١٢)، "إدارة المخاطر المالية والحد منها" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعه عين شمس ، العدد٤.
٣٣. لباز ، عبدالقادر ،(٢٠٢١)، "أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية" ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة غرداية .
٣٤. محمد، عبد الرحيم نجيب العوض ، (٢٠٢٠) ، "دور جوده أنشطه المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية"، رساله ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعه النيلين ، السودان.
٣٥. محمد، عبد الرحيم نجيب العوض ، (٢٠٢٠) ، "دور جوده أنشطه المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية"، رساله ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعه النيلين ، السودان.

٣٦. محمد، منصور فرح الحسن ،(٢٠١٥)، "دور قائمة التدفقات النقدية في أتخاذ قرارات الإستثمار : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية" ، رساله ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعه النيلين ، السودان.
٣٧. المراشدة ، خلدون خالد عبد الرحمن ،(٢٠٢١)، "أثر مخاطر الائتمان علي التدفقات النقدية الحرة في البنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠-٢٠١٩" ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعه أل البيت ، الأردن.
٣٨. مرزوق، عبد العزيز علي،(٢٠٢٠)، "تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كليه التجارة، جامعه كفر الشيخ ، العدد١٠.
٣٩. منصور، بشري يحيى ،(٢٠١٨)، "تقييم أثر مخاطر الإئتمان علي الاستقرار المصرفي اليمني : دراسة قياسية علي البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٣" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعه قناه السويس ، مج ٩ ، عدد١ .
٤٠. نصير ، نور علي ، (٢٠٢١) ، "أثر كفاية رأس المال علي المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية" ، مجلة جدارا للدراسات والبحوث ، كلية جدارا للدراسات والبحوث ، المجلد ٧.
٤١. نور الدين ، عسجد أمين السيد ،(٢٠٢٠)، "دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية : دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية" ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعه النيلين، السودان.
٤٢. هميسه ، إسراء محمود محمد ، (٢٠١٨) ، " دور المعلومات المالية المستقبلية في تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية مع دراسة ميدانية" رساله ماجستير، كلية التجارة جامعه كفر الشيخ.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. Agnes Cheng, C. S., Johnston, J., & Zishang Liu, C. (2013). The supplemental role of operating cash flows in explaining share returns: Effect of various measures of earnings quality. International Journal of Accounting & Information Management, 21(1), 53-71.

2. Bhat, Suhail & Darzi, Mushtaq. (2019). Effect of Weather Changes on the Credit Risk in Agricultural Microfinance: An Indian Perspective. 59. 413-423. 10.32381/PROD.2019.59.04.10.

3. Khansalar, E., & Namazi, M. (2017). Cash flow disaggregation and prediction of cash flow. Journal of Applied Accounting Research, 18(4), 464-479.

4. Mulford , W Comiskey , (2002) , The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices , USA , Jhone Wiely.

5. Rasika, D.G.L. & Hewage, Rishan. (2015). IMPACT OF CREDIT RISK ON FINANCIAL PERFORMANCE OF SRI LANKAN COMMERCIAL BANKS: SPECIAL REFERENCE TO SYSTEMICALLY IMPORTANT BANKS.

6. Tan, Y., & Anchor, J. (2017). Does competition only impact on insolvency risk? New evidence from the Chinese banking industry. International Journal of Managerial Finance, 13(3), 332-354.